ظاهرة الاغراق السلعي واثاره على الاقتصاد العراقي

م.د. امل اسمر زبون
Dramalasmar٧١@gmail.com

م.د. فاضل عباس كاظم
f.khadim٢١@yahoo.com

ملخص

_____

تعد ظاهرة الاغراق السلعي واحدة من التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي ولاسيما بعدعام٢٠٠٣ حيث شهد ت السوق العراقية انفتاحا كبيرا امام السلع المستوردة من مختلف دولالعالم ، وكان لهذه الظاهرة الغير مخطط لها اثر كبير على الاقتصاد العراقي في جوانبه المختلفة فقد ادت الى تراجع القطاع الصناعي والقطاع الزراعي وتزايد معدلات البطالة وزيادة الميل نحو الاستهلاك عما كان عليه سابقا وقد ساهم في استشراء هذه الظاهره هو عدم وجود قوانين تنظم الاستيراد، والضعف الواضح في اجهزة الرقابه فضلا عن تأخر الحكومات المتعاقبه في وضع الحلول لهذه الظاهره.

Abstract

……

The phenomenon of dumping of the commodity and its effects on the Iraqi economy

The phenomenon of dumping of the commodity and one of the challenges facing the Iraqi economy, particularly after ٢٠٠٣ which saw the Iraqi market is great openness in front of imported goods from around the world, and the phenomenon has had the unintended have a big impact on the Iraqi economy in its various aspects have led the industrial sector and the agricultural sector and increasing rate of un employment and an increased tendency toward consumption than it was previously has contributed to the spread of this phenomenon is the lack of qguaanin regulate the import and obvious weaknesses in devices.

Controls will in addition to the delay in the successive governments in the development of solutions to this phenomenon.

المقدمة:-

تعد ظاهرة الاغراق السلعي واحدة من التحديات العديدة التي تواجه البلدان النامية نتيجة لانخفاض مستوى الانتاج مع زيادة الطلب على منتجات متعددة ، وقد ساهم في تعميق هذه الظاهرة عدم وجود قوانين تنظم الاستيراد والتصدير والضعف الواضح في الرقابة على السلع المستورده .

والعراق واحد من هذه البلدان التي تعاني من ظاهرة الاغراق السلعي وخاصة بعد عام ٢٠٠٣ فقد شهدت السوق العراقية انفتاحا كبيرا على السلع المستوردة والتي تكون ذات نوعية رديئة ورخيصة الثمن مما ادى الى منافستها للمنتجات المحلية ، وكان ذلك احد اسباب

انكشاف الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي، اضف الى ذلك ضعف القدرة على تكوين قاعدة وطنية لتطوير القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية ، وبالتالي عدم القدره على منافسة السلع الاجنبية من حيث النوعية والسعر ، الامر الذي ادى الى استشراء هذه الظاهرة في السوق العراقية وساعد في ذلك غياب القوانين والتشريعات التي تحكم عملية الاستيراد مما ترتب عليه هدر في الموارد الماديه و البشرية واضعاف القاعدة الصناعية للبلد وتراجع القطاع الزراعي وزيادة معدل البطالة وزيادة الميل نحو الاستهلاك اكثر مما كان عليه سابقا .

مشكلة البحث:-

تفاقمت مشكلة الاغراق السلعي في السوق العراقية ، خاصة بعد عام ٢٠٠٣ حتى اصبحت احدى التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي ،الامر الذي ترتب عليه الكثير من النتائج تمثلت في تراجع القطاع الصناعي والزراعي وازدياد معدلات البطالة ، وقد ساهم تأخر الحكومات المتعاقبة في معالجة هذه المشكلة الى تعميق جذورها في الاقتصاد العراقي.

هدف البحث :

يهدف البحث الى الوقوف على الاثار الخطيرة لظاهرة الاغراق السلعي على الاقتصاد العراقي

ووضع الحلول المناسبة لمواجهة هذه الظاهرة من خلال تفعيل القوانين الخاصة بمنع الاغراق وحماية المنتج المحلي وحماية المستهلك وتنظيم عمليات الاستيراد والتصدير ودعم الصناعة الوطنية وتفعيل دور الرقابة على السلع المستورده من خلال جهاز التقييس والسيطرة النوعيه.

اهمية البحث :-

تكمن اهمية البحث في معرفة مفهوم ظاهرة الاغراق السلعي واسبابه وانواعه واهم الاثار التي يتركهاعلى الاقتصاد العراقي وبالتالي امكانية وضع الحلول المناسبه لها .

فرضية الدراسة :-

ينطلق البحث من فرضية مفادها " ان ظاهرة الاغراق السلعي تشكل تحديا خطيرا يواجه الاقتصاد العراقي لما يتركه من اثار سلبيه على مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية الامر الذي ادى الى تراجعه ".

هيكلية البحث:

قسم البحث الى عدة فقرات تناولت مفهوم الاغراق وانواعه وشروطه ومبرراته وطرق مكافحته كما تناول الاغراق في العراق ،اثاره ،اسبابه وطرق مكافحته وتوصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بالموضوع.

اولا:- مفهوم الاغراق Dumping

قبل ان نتطرق الى مفهوم الاغراق لابد من اعطاء نبذه تاريخيه عن هذه الظاهره حيث كان اول ظهور ايام حرب الاستقلال الامريكيه،عندما بدات الصناعات الانجليزيه المتميزه في ممارسة الاغراق لاعاقة نمو الصناعات الوليده في مستعمرتها القديمه امريكا ، وكانت تشكل عقبه تحول دون نمو الاقتصاد الامريكي في ذلك الوقت .اما في وقتنا الحاضرفقد تغيرت

الصوره اذ اصبحت الولايات المتحده الامريكيه ودول الاتحاد الاوربي تقوم بنفس هذه الممارسات ضد الدول الناميه. لذلك تزايد الاهتمام بهذا الموضوع في التجاره الدوليه نظرا لتاثيراته المتباينه على اقتصاديات الدول سواء التي تمارس الاغراق او التي يمارس فيها الاغراق،وبعد اتباع العديد من الدول الناميه لسياسات التحررالاقتصادي والتي من بينها تحريرالتجاره فمن المتوقع ان تتعرض هذه الدول لمحاولات الاغراق اوتطبق على صادراتهااجراءات مكافحة الاغراق في الاسواق الخارجيه،ففي الحاله الاولى ستلجا الى استخدام رسوم مكافحة الاغراق لتلافي الضرر، اما في الحاله الثانيه ستلجا الى الدفاع عن صادراتها في الاسواق الخارجيه . [١]

لذلك وردت العديد من التعاريف حول مفهوم الاغراق السلعي فالبعض عرفه على انه بيع السلعة المنتجة محليا في الاسواق الخارجية بسعر يقل عن كلفة انتاجها ، او يقل عن الثمن الذي تباع في السوق المحلية مما يعني نظام البيع بسعرين احدهما مرتفع في السوق الداخلي واخر منخفض في السوق الخارجيه .[٢]

وفي مجال العلاقات الدولية ينظر اليه على انه بيع الصادرات بسعر منخفض عن القيمة العادية او بسعر السوق العادل ، اي بسعر يقل عن الكلفة المتوسطة للمنتج . [٣]

ويعرف بأنه قيام المنتج الاجنبي المصدر للسلعة ببيعها في سوق الدول المستورده بسعر يقل عن سعر بيعها في سوق انتاجها المحلي والهدف من ذلك هو الانفراد بسوق الدولة المستوردة والتخلص من منافسة الغير [٤]

وترتبط سياسة الاغراق التجاري بالمنشأت الاحتكارية التي تقوم بممارسة سياسة التمييز السعري ، والتي يقصد بها ان يفرض المحتكر اثمانا مختلفة لطبقات متباينة من المستهلكين على سلعة او خدمة تكاد تكون متشابهة وذلك في ظروف معينة هي : [٥]

أ- ان المحتكر هو المنتج للسلعة .

ب- ان يظل المستهلكون في اسواق منفصلة حتى لايمكن تحويل السلعة او الخدمة من سوق الى اخر.

ج- ان تختلف مرونة الطلب على السلعة بأختلاف السوق.

وتبعا لذلك فقد عرف الاغراق بأنه التمييز في تسعير منتج ما ، وذلك عندما يتم بيعه في سوق بلد مستورد بسعر يقل عن سعر بيعه في سوق البلد المصدر.[٦]

كما يعرف بانه بيع السلعة بسعر يقل عن تكاليف الانتاج في الاسواق الخارجية على ان تعوض الخسارة بالبيع بثمن مرتفع في السوق المحلية .[٧]

ويتم الاغراق السلعي لاحد السببين :- [٨]

الاول:-هو استجابة قصيرة لانكماش افتصادي محلي من خلال بيع فائض الانتاج في الخارج بسعر منخفض للتخلص منه .

والثاني :- يتمثل بأنه وسيلة لاختراق اسواق التصدير على المدى البعيد من خلال احراز موطئ قدم في الدولة المصدر اليها .

وفي كلتا الحالتين فانه سيؤدي الى الهيمنة على الاسواق المصدر اليها ومنع نمو صناعاتها المحلية .

وخلاصة لما تقدم نجد ان جميع التعاريف تتفق على ان مفهوم الاغراق يتمثل في بيع السلعة بسعر اقل مما تباع فيه في الدولة المصدرة وذلك لغرض كسب الاسواق والتخلص من المنافسة او تصريف الفائض من منتج موجود لديها.

ثانيا :- انواع الاغراق

يمكن تقسيم الاغراق الى عدة انواع يمكن ايجازها بالاتي [٩]

١- الاغراق الفجائي (العارض) وهو يحدث نتيجة لظروف طارئة كالرغبة في التخلص من

سلعة معينة في اخر، الموسم اذ تطرح في السوق الدولية بأسعار منخفضة . اونتيجه لظروف طارئه كما حدث في دول النمور الاسيويه عام١٩٩٧ عندما انخفضت اسعار صرف عملاتها.

٢- الاغراق التلقائي (غير المتعمد) ويحدث عندما تنخفض تكاليف الانتاج خلال مرحلة من مراحل الانتاج ، مثل انخفاض اسعار مدخلات الانتاج فجأة او قيام الدولة المستوردة بالغاء الرسوم الكمركية او الضرائب .

٣- الاغراق قصير الاجل : ويهدف هذا النوع الى تحقيق هدف معين ينتهي بمجرد تحقيق ذلك الهدف ،ومن الامثلة على ذلك التخفيض المؤقت لاسعار البيع بقصد فتح سوق كبيرة ويتقبل المنتجين الخسارة حتى يتحقق ذلك الهدف ومن ثم سيعوضون ماصابهم من خسارةعن ذلك .

٤- الاغراق طويل الاجل (المستمر او الدائم): وهويخطط الى تحقيق اهداف بعيدة المدى .

وهناك تقيسم اخر لانواع الاغراق وهي كالاتي :- [١٠]

١- اغراق الفائض : وهو لجوء الدول او الشركات المصدرة الى اغراق سوق معين بفائض انتاجها لان السوق المحلية للدولة المستوردة لا تحكمها ضوابط معينة مما يشجع على التصدير اليها بأسعار مخفضة قد لا تكفي لتغطية التكاليف المتغيرة

٢- الاغراق المدعوم : احيانا يتم اغراق السوق المحلية بسلع مستوردة مدعومة اصلا من
قبل حكومة الدولة المصدرة لهذه السلع التي تحظى بمزايا معينة مثل خفض تكاليف وسائل النقل اوالاعفاء من الرسوم الكمركيه والضرائب .

٣- الاغراق التكتيكي : ويلجاء المنتجون الى خفض الاسعار وذلك لتبدوا السلع المستوردة اكثر جاذبية فيحقق المنتج الاجنبي ميزة تنافسية على حساب المنتجين الاخرين .

ثالثا: شروط الاغراق

هناك ثلاثة شروط لتحقيق الاغراق هي كالاتي :-[١١]

١- وقوع حالة الاغراق : اذا كان سعر تصدير المنتج يقل عن سعر البيع .
٢- وجود ضرر للصناعات المحلية في البلد المستورد .
٣- توفر علاقة سببية بين الواردات ووجود ضررعلى المنتج المحلي.

رابعا:- مبررات الاغراق

هناك العديد من المبررات لظهور الاغراق السلعي نذكر منها الاتي :-[١٢]

١- المبررات التنافسية :وتتجسد في رغبة الشركات التي تطبق سياسة الاغراق الى
ابعاد منافسيها من السوق المستهدف وذلك لغرض السيطرة عليه .

٢- مبررات تسويقية : وهي العمل على التغلغل في الاسواق والتأثير على سلوك المستهلك بادخال سلع ومنتجات غريبة لم يعتد المستهلك على استهلاكها او انها متوفرة ولكن بشكل قليل مما يؤسس سلوك استهلاكي جديد يهدف الهيمنة على سوق المنتج الذي لم يسبق لاحد من المنتجين دخوله .

٣- مبررات اقتصادية واجتماعية : وهي لجوء المنظمات الانسانية او الحكومات الى
اغراق السوق بمنتج معين لضرورته وعجز المستهلك عن شراؤه لارتفاع اسعاره فتقوم الحكومة بتوفيره بسعر مناسب حتى يكون بمتناول عدد كبير من الناس .

٤- مبررات سياسية : وتتمثل في فرض ارادات السيطرة والتحكم على بعض الدول من خلال قوانين في حقيقتها هي السيطرة غير المباشرة والتحكم في تصدير السلع الى الدول الاخرى ، وخير مثال على ذلك الشركات عابرة القارات .

٥- مبررات ستراتيجية : وهي الاخطر وتهدف الى تدمير الزراعة او الصناعة او
التجارة المحلية في الامد البعيد ، ويتم ذلك عبر تسويق منتج معين في سوق مستهدفة بسعر ومواصفات ينتج عنها تدمير المنتج المحلي .

خامسا :مكافحة الاغراق

يعتمد اتفاق مكافحة الاغراق التابع لمنظمة التجارة العالمية على مبادىء اساسية نصت عليها الفقرة (٦) من اتفاق الغات لعام ١٩٩٤ ويتضمن : [١٣]

١- ا لضمانات الموضوعية : وهي مجموعة الاجراءات والتوجيهات التي تلتزم الدول بها لمواجهة سياسة الاغراق غير المشروع بالسلع الاجنبية ومن اهم هذه الضمانات :-

ا – سريان قواعد الغات على جمبع الدول الاعضاء في (WTO) .

ب- الالتزام بمبدأ التناسب بين الاغراق ورسم مكافحته .

ج- وجوب مراجعة مدى ملائمة استمرار فرض الرسم.

د- وجود تطابق بين قوانين وانظمة الدول مع قواعد الغات .

٢- الضمانات الاجرائية :وهي مجموعة من الوسائل التي تكلف الاطراف المعنية بسياسة الاغراق ومكافحته انتهاج الطرق والمبادىء التي من اجلها وضعت هذه القواعد وتقسم هذه الضمانات الى :-

أ -الضما نا ت الواردة في اتفاق الغات .

ب-الضما نا ت الواردة في تفاهم حل النزاعات .

وقد استهدفت هذه الفقرة التعديلات التي اجريت عليها ،لتحقيق مايأ تي : - [١٤]

١- التدقيق في ضبط معنى الاغراق وحساب فرق السعر وتحديد قيمة الرسم المضاد .

٢- كيفية تحديد مضار الاغراق ومعاييرها .

٣- تفعيل بدء التحقيق واستمراره في قضايا الاغراق .

٤- وضع قواعد لتنفيذ مكافحة الاغراق ومدة فرض الرسم .

٥- وضع المعايير التي يجب على لجنة التحكيم ان تلتزم بها في حل النزاعات الناجمة عن قضايا الاغراق.

و قد تم اضافة بند جديد يقضي بوقف الاجراءا ت المضادة للاغراق بعد مرور خمس سنوات على اتخاذ ها مالم توضح السلطات المحلية انه عند ازالة هذه الاجراءات سوف يستمر الاغراق ،كما ينص الاتفاق على الايقاف الفوري لاي تحقيق في حالات الاغراق اذا كان هامش الاغراق ضئيل ويمثل نسبه اقل من (٢%) من سعر تصدير المنتج او ان الكمية المستوردة في دولة معينة اقل من (٣%) من الواردات الكلية للمنتج .[١٥]

سادسا :- اثار الاغراق السلعي على الاقتصاد العراقي

لقد اد ت سياسة الباب المفتوح التي طبقت في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الى فتح الحدود العراقية على مصراعيها لشتى انواع السلع والمنتجات من مختلف دول العالم الى السوق العراقية ،وكان لهذه السياسة الغير مخطط لها الاثر الكبير على الاقتصاد العراقي في جوانبه المختلفة فادت الى تراجع القطاع الصناعي بسبب انخفاض القدرة التنافسية للسلع والمنتجات العراقية وبالتالي ساهم في اغلاق العديد من المصانع المحلية او انخفاض طاقتها الانتاجية وارتفاع نسب البطالة وتسرب العملات الاجنبية

الى الخارج ، كما اد ت هذه السياسة ايضا الى تراجع الانتاج الزراعي بسبب عدم قدرة المزارع العراقي على مواكبة اسعار المنتجات الزراعية المستوردة من دول الجوار وذلك لانخفاض اسعارها مقارنة بالمنتجات العراقية ،اضف الى ذلك عدم تطبيق المقاييس الصحية في مجال المواد الغذائية المستوردة وقد شمل الضرر المستهلك ايضا بسبب انخفاض ثمن هذه المنتجات ورداءة نوعيتها [١٦] نتيجة لاستشراء ظاهرة الغش التجاري والفساد الاداري والمالي .وبلغ الاغراق حدا جعل من منتجات القطاع الخاص العراقي تختفي بشكل يكاد يكون تاما من الاسواق العراقية واصبح الاقتصاد العراقي منكشفا على الخارج بنسب تزداد سنه بعد اخرى حيث بلغت(٩٤%) في عام ٢٠٠٨ واصبحت (١١٥%)في عام ٢٠٠٩ بسبب زيادة مستوى الصادرات النفطية الناتجة عن ارتفاع اسعار النفط الخام وكذلك الاستيرادات مما كان له الاثر الاكبر في زيادة الانكشاف في الاقتصاد العراقي على الخارج. [١٧]

ووصلت مساهمة القطاع الصناعي الخاص العراقي في(GDP) نسبة (١,٨%) في عام ٢٠٠٨ ولم تتجاوز مساهمة في تكوين رأس المال الثابت نسبة (٦,٤%) من

اجمالي رأس المال الثابت عام ٢٠١٠ ، الامر الذي ادى الى اضعاف الصناعات المحلية وانعكس ذلك على القوى العاملة وخصوصا الفنية منها والمتخصصة فأما ان تتحول الى اعمال اخرى اوتفكر في الهجرة ، وكذلك اثر في استغلال المواد الخام اذ يتم تصدير ها بشكل اولي وعدم الاستفادة منها من قبل الصناعة الوطنية ، ولم يتضرر القطاع الخاص وحده وانما امتد الضرر للقطاع العام ايضا ، اذ تشير بيانات الموانىء العراقية الى تسلم العراق (٧٦) طن من السكائر الاجنبية في عام (٢٠٠٦) واختفاء السكائر العراقية التي كانت مهيمنة على السوق العراقية .[١٨] ولعل انتشار الادوية من عدة مناشىء في السوق المحلية اكبر دليل على وجود هذه الظاهرة والسبب الرئيس في تراجع الصناعات الدوائية في العراق. ومع انتشار هذه الادوية في السوق المحلية لوحظ توقف شبه تام لمصنع انتاج الادوية في سامراء الذي

كان يغطي (٤٠%) من حاجة العراق الدوائية وينتج (٢٢٠) مادة طبية مستحضرة من مناشىء عالمية ذات سمعة دولية رفيعة المستوى .[١٩]

وعانت صناعة الاسمنت من منافسة شديدة وغير عادلة من قبل منتجات الدول الاخرى من هذه المادة مما اثر سلبا على هذه الصناعة بتعرضها للضرر، تمثل بأ نخفاض معدلات البيع لمنتوجاتها وقد وانعكس ذلك في انخفاض حجم الايرادات وعزوف المستهلكين عن اقتناء المنتج المحلي على الرغم من قناعتهم بجودة المواصفات المعتمدة في انتاجه ولجوء هم الى استخدام المنتج الاجنبي بسبب انخفاض سعره ، وبيعه بالاجل احيانا مثل المنتج الايراني والباكستاني والكويت، على سبيل المثال نجد ان سعر المنتج المحلي من الاسمنت المقاوم المكيس سعره(١٦٥٠٠٠) دينار في حين سعرالمنتج الباكستاني (١٣٢٩٢٥) دينار وحسب احصاءات الشركه العامه للاسمنت الجنوبيه ان نسبةهامش الاغراق تصل(٢٨%)[٢٠]

كما ان سياسة الاغراق زحفت نحو منظومة الامن الوطني من خلال التأثير على الامن الغذائي للمستهلك والصناعات ذات العلاقة، حيث ادت الى تراجع الصناعات الغذائية مثل صناعة الالبان وصناعة الدواجن وبيض المائدة ،حيث

واجهت صناعة الالبان منافسه شديدة من قبل المنتجات المستوردة من سوريا وتركيا وايران لانها تباع بأسعار اقل من المنتج المحلي ، وكذلك تدهور الوضع التنافسي لصناعة الدواجن وبيض المائدة لان المنتجات السعودية والبرازيلية والكويتية والسورية اقل تكلفة من المنتج المحلي بفضل سياسة الدعم الانتاجي والسعري الذي تقدمه حكومات هذه الدول[٢١] وكان نتيجة اضعاف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية بالقياس الى السلع الاجنبية هي تراجع عدد المنشأت الصناعية الكبيرة من (٤١٨) منشأة عام ٢٠٠٢ الى (٤٠٦) في عام ٢٠١٠ كما انخفض عدد العاملين الى (٢٠) الف في عام ٢٠١٠ ، اما المنشأت المتوسطة فقد انخفض عددها من (٨٠)الى (٥٦) وانخفض عدد العاملين فيها من (١٢٣٧) الى(٩٢٣) لنفس الفتره .اما المشاريع الصغيرة فقد انخفضت من (٤٠)الف مشروع صناعي الى (١١١٣١) مشروع صناعي ، وانخفض عدد العاملين

فيها من (٦٠٦٠٢)الى (٢٥٣٦٢)عامل لنفس الفترة .مما يعني توقف

٧٠% منها بسبب الحروب والحصار و(٣٠%) تعمل بطاقة متدنية بين (١٠- ٥٠%) الامرالذي ساهم في انخفاض مساهمة الصناعة التحويلية (١,٧%) في عام ٢٠٠٧ الى (١.٤%)في عام٢٠٠٨ وارتفعت بنسبه ضئيله عام٢٠١٠ حيث بلغت (٢%). [٢٢]

وقد ساهم تراجع القطاع الصناعي الى ارتفاع معدلات البطالة من (١٩%) عام ٢٠٠٢ الى(٢٨%) عام ٢٠٠٦ ، أما في عام ٢٠١٠ فعلى الرغم من انخفاض معدلات البطاله الى (١٥%) الا ان مؤشرات العماله الناقصه ظلت مرتفعه وبلغت نسبة (٣٠%) ويعود ذلك الى اغلاق العديد من المصانع وخصخصة البعض منها . [٢٣]

اما في قطا ع الزراعة فقد اثر الاغراق على درجة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية حيث اصبحت اقل من (٣٠%) عام ٢٠٠٨ في حين الاحتياجات الغذائية المستوردة بحدود (٧٠%) فعلى سبيل المثال كانت استيرادات العراق من القمح اقل من نصف مليون طن عام ١٩٧٠ ازدادت بكمية تراكمية قدرها سبع مرات في الوقت الحاضر أي ما مقداره (٣,٥) مليون طن وقدرت تكاليفها بملياري دولار امريكي سنويا ، كما لوحظ ان انتاج محصولي الطماطا والبطاطا اصبح يعاني من التذبذب بعد ان كان يسد نحو(٨٠%) من احتياجات المستهلك العراقي و خاصة بعد عام ٢٠٠٣ ، ناهيك عن استيراد الشعير والذرة والاعلاف وبعض المواد الغذائية النباتيه والحيوانية، وعليه نجد ان نسبة مساهمة الزراعة في (GDP) قد تراجعت من (٩%) عام ٢٠٠٢ الى (٥.١%) عام ٢٠٠٧ واصبحت (٤.٥)%) عام ٢٠١٠ ، وعند مقارنة تجارة العراق الزراعية نجد انها تساهم بنسبة متواضعة من اجمالي الصادرات حيث بلغ متوسط مساهمة الصادرات الزراعيه(٥.٢%) من مجمل الصادرات الكليه للمده (١٩٩٨- ٢٠٠٢) وقدرت قيمتها (٧) مليون دولار في حين بلغت قيمة الواردات الزراعيه للمده ذاتها اكثر من (١.٥)مليار دولار مما يعني ان قيمة الفجوه الغذائيه كمتوسط قد بلغت (١٥٤٦.٧) مليون دولار لنفس المده، وقد تقلصت نسبة الصادرات الزراعيه لتصبح (٠.٢٨%) من اجمالي الصادرات لعام٢٠١٠ .

حين شكلت الواردات الزراعيه نسبة (٦.٧%) في العام ذاته وزادت قيمة الفجوه الغذائيه لتصبح (١٧٦٢) مليون دولار عام٢٠١٠ . [٢٤]

ونظرا لتدهور الانتاج الزراعي في العراق فقد ترك العديد من الفلاحين مزارعهم واصبحوا عاطلين عن العمل نتيجة السياسات الخاطئة واساليب العمل غير الكفؤة التي ادت الى تدهور وتخلف القطاع الزراعي والذي ساعد على ذلك هو عدم تفعيل قانون التعرفة الكمركية وقانون حماية المنتج ومكافحة الاغراق الامر الذي اضعف من قدرة المنتوجات المحلية على منافسة السلع المستورده.

كما ادت سياسة الاغراق الى زيادة الميل لاستهلاك السلع المستوردة ، لذلك ارتفعت نسبة الاستهلاك الى (GDP) من (٤٤%) عام ٢٠٠٢ الى(٦٣%) عام٢٠١٠، نتيجة للارتفاع الحاصل في دخول بعض الفئات الاجتماعية ، مما يعني استنزاف الاستهلاك لكثير من الموارد التي كان بالامكان استغلالها في تنفيذ مشاريع انتاجية تساهم في عملية التنميه التي تحتاجها البلاد .

ان ارتفاع الاستهلاك بشكل عام في العراق قد انعكس سلبا على مستوى الادخار نتيجة للعلاقة العكسية بين الادخار والاستهلاك فبينما كانت نسبة الادخار الى (GDP) (٤١%) في عام (٢٠٠٢) ، انخفضت الى (٢٦%) عام ٢٠١٠ ، ويعود ذلك الى ارتفاع الميل للاستهلاك وزيادة السكان .كما ساهم الاغراق في الحاق الضرر بالاقتصاد العراقي لقصر الفترة الاستهلاكيه للسلع المستوردة وقضاؤها على التنافس بينها وبين السلع المحلية الامر الذي ادى الى تراجع الانتاج الوطني وهيمنة السلع الاجنبية وقد ادى ذلك الى تفكيك منظومة القطاع الخاص المحلي و تحويل العديد من المصانع الخاصة الى مجرد مخازن لتخزين السلع المستوردة . [٢٥]

سابعا : اسباب ظاهرة الاغراق في العراق :-

هناك عدة اسباب لظاهرة الاغراق السلعي في العراق ومنها الاتي:- [٢٦]

١- تعطيل قانون التعرفة الكمركية على الاستيرادات ادى الى انخفاض اسعار السلع المستوردة ، حيث لم يتم سوى فرض ضريبة اعمار العراق بنسبة (٥%) بأستثناء الغذاء والدواء وهي نسبة متدنية لا توفر الحماية الكافية للمنتجات الوطنية ، في حين ان هناك ضريبة تفرض على المواد الخام التي يستوردها القطاع الصناعي اللازم للتصنيع بنسب مرتفعة تصل الى (٢٠%) ان ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج بسبب فرض ضرائب كمركية مرتفعة عليها ورداءة نوعية معظمها كالحديد والاخشاب والاصباغ وغيرها من المواد ادى الى صعوبة استمرار اصحاب المصانع بالعمل او تطويره او القدرة على منافسة السلع المستوردة .

٢-وجدت دول الجوار خاصة والدول الاخرى عامة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ سوقا واسعة لتسويق منتجاتها ذات النوعية الرديئة ، دون ان تخضع لرقابة كافية لفحص النوعية خاصة السلع الغذائية منها التي وجد الكثير منها منتهي الصلاحية كما وجد ان بعضها تحتوي على مركبات غير مسموح بها صحيا وهذه المنتجات تنافس منتجات القطاع الخاص العراقي كالالبان واللحوم والدجاج المجمد وغيرها .

٣-انسحاب الجهات الزراعية من توفير مستلزمات الانتاج الزراعي من بذور واغطية بلاستيكية ومواد مكافحة الامراض النباتية مما جعل المزارع العراقي ضحية الاغراق لاستيراد سلع زراعية منتجة من دول الجوار .

٤-ضعف هيئات التقييس الكمي والنوعي لتحديد ومتابعة مواصفات السلع والصناعات ومدى جودتها .

٥-غياب الاجهزة الرقابية وعدم كفاية المختبرات المزودة بالاجهزة والكوادر المتخصصة مما انعكس سلبا على صحة المواطن العراقي .حيث اشارت احدى احصائيات حماية المستهلك الى اكثر من (٥٠%) من السلع المستوردة غير صالحة للاستهلاك البشري.

٦-الافتقار الى نظام تجاري محكم يحمي السوق العراقية من محاولات الاغراق المستمرة التي تمارسها الدول الاقليمية .

٧- ضعف القاعدة القانونية في النظم والقوانين العراقية اللازمة لردع موردي السلع المغشوشة ذات الاسعار المتدنية التي تزخر بها السوق العراقية حاليا .

٨- قلة المنظمات الخاصة بحماية المستهلك وضعف امكانياتها المادية والفنية .

٩-غياب الوعي الكافي لدى المستهلك يساهم في استمرار هذه المشكلة .

١٠-انشار بضاعة الارصفة في العراق ، اذ ان اغلب السلع المتداولة على الارضية هي سلع رديئة الصنع ومنخفضة السعر وهي سلع سريعة التلف وتفتقر الى خدمة ما بعد البيع والتي غالبا ما يكون مصدرها تركيا وايران والصين.

ثامنا :- مكافحة الاغراق

ولمكافحة الاغراق في ا لعراق لابد من :- (٢٧)

١-تفعيل القوانين الخاصة بمنع عملية الاغراق مثل الضرائب ا لكمركية المعمول بها سابقا والتي ينظمها قانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٤ وتعديلاته لغرض حماية المنتج الوطني من المنافسة غير العادلة من السلع الاجنبية ، وتفعيل قانون سنة ٢٠٠٩ الذي اصدره مجلس النواب وصادق عليه

مجلس الرئاسه عام ٢٠١٠ والذي يستهدف بناء صناعة وطنية من خلال تفادي الضرر الذي يلحق بها من الممارسات الضارة لسياسة الاغراق .

٢- اعفاء مستلزمات الانتاج او المواد الاولية التي تستخدم في الانتاج المحلي من لرسوم الكمركية او تقليل نسبتها لدعم الانتاج الوطني من منافسة السلع المستوردة والزام المستورد بأدخال المواد الاولية ذات النوعية المطابقة للمواصفات وهذا الدعم سيساهم في خفض تكاليف الانتاج .

٣- ضرورة تشكيل لجان رقابيه متخصصه في المنافذ الحدودية لمراقبة دخول السلع المستوردة والمصدرة .

٤- اصدار القوانين الداعمة للقطاع الصناعي الخاص كقانون حماية المستهلك ، ومنع الاحتكار وقانون الملكية الفكرية والتعرفة الكمركية والقوانين اللازمة لتسهيل انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية وتطوير انشطة المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة ودعمها بما يعزز سد الاحتياجات وتشغيل القوى العامله

٥- اعادة العمل بقوانين واجراءات مؤسسات التنميه الصناعية وتفعيل قوانين واجراءات وزارة الزراعة والمصرف الزراعي بما ينسجم واعادة تأهيل الاقتصاد العراقي .

٦- تنظيم عملية الاستيراد ومنع دخول السلع غير المطابقة لمواصفات جهاز التقييس والسيطر ة النوعية ، وتفعيل الدور الرقابي للدولة بما يساهم في حماية المنتج المحلي .

ووضع ضوابط للاستيراد والتصدير من خلال اصدار الاجازات المسبقة للاستيراد والتصدير .

٧- دعم مدخلات الانتاج الزراعي الرئيسية وتشجيع الاستثمار الخاص في الزراعة .

٨- انشاء وتفعيل جمعيات واتحادات لحماية المستهلك من اجل نشر وعي وثقافة المستهلك لدى المواطن العراقي ونشر ثقافة الحماية في ظل الاعتماد على اقتصاد السوق وفتح الابواب امام تدفق الالاف من السلع الرديئة ، فضلا عن ذلك امكانية تأثيرها على القرارات الحكومية والسياسات المنظمة للسوق .

وفي النهاية فأن منع ظاهرة الاغراق هو قرار سياسي قبل ان يكون اقتصادي ، لذلك ينبغي على الحكومة ان تكون مؤمنة بجدوى التلاحم بين القطاعين العام والخاص في ظل تحول الاقتصاد العراقي من اقتصاد ريعي الى اقتصاد متنوع في هيكله وفي موارد الدخل القومي .

الاستنتاجات والتوصيات

اولا :الاستنتاجات

من خلال ما ورد في البحث توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات وهي كالاتي :-

١- ان الاغراق ظاهرة خطيرة ، تهدف الى السيطرة على السوق الخارجية واضعاف القاعدة الصناعية للبلد المغرق.

٢- ان المشكلة ليست في الاغراق بحد ذاته وانما في تأثيراته المختلفةعلى الاقتصاد العراقي ،ومما يترتب عليها من من هدر وتعطيل في الموارد الماديه والبشريه .

٣- ان الاغراق السلعي ادى الى تراجع القطاع الصناعي وتعطل الكثير من الصناعات في العراق خاصة صناعة الادوية والمواد الغذائية والسكائر وصناعة الدواجن والالبان وصناعة الاسمنت .

٤- ادى الى تراجع القطاع الزراعي وخفض مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وزيادة المكون الاستيرادي للمواد الغذائية مما ادى الى انخفاض نسب الاكتفاء الذاتي وارتفاع الفجوة الغذائية الناتجه عن زيادة الاستيرادات .

٥- ادت سياسة الاغراق الى ارتفاع معدلات البطالة نتيجة لتراجع القطاع الصناعي واغلاق العديد من المصانع، وكذلك تراجع القطاع الزراعي وهجرة الفلاحين الى المدينة .

٦- زيادة الميل نحو الاستهلاك وانخفاض الادخار عما كان عليه سابقا نتيجه لزيادة الرواتب لفئات معينه من المجتمع العراقي .

٧- ان عدم تفعيل القوانين الخاصة بتنظيم الاستيراد والرقابة كانت سببا في اغراق السوق العراقية ،لذلك فأن منع الاغراق هو قرار سياسي قبل ان يكون قرار اقتصادي .

ثانيا: التوصيات

١- بناء قاعدة صناعية متكاملة خاصة للصناعات الحيوية ذات المساس المباشر بحياة الانسان مثل الصناعات الغذائية والصناعات الدوائية .

٢- تفعيل الدور الرقابي للدولة والاجهزة المختصة بها وتنظيم عملية الاستيراد بما يحمي المنتجات الوطنية.

٣- دعم القطاع الخاص وتوسيع مشاريعه في العملية الانتاجية ،بما يوسع دائرة المنتجات ذات المزايا التنافسية التي تشبع حاجات المستهلكين .

٤- دعم انشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال منح القروض وتقديم الدعم السعري والانتاجي و بما يعزز سد الاحتياجات وتشغيل القوى العاملة .

٥- تفعيل القوانين الخاصة بالاغراق وحماية المنتج المحلي وحماية المستهلك ، وخاصة القانون الذي شرع في مجلس النواب العراقي سنة ٢٠٠٩ .

المصادر والهوامش

١- د. جواد كاظم البكري ، اثر ظاهرة الاغراق على الاقتصاد العراقي منشوره على الموقع www.uobabylon.edu.iq/.../service-showa...

٢-د. مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد الدولي المعاصر ،دار الجامعة الجديد ، الاسكندريه، بلا،ص١٥٠.

٣- ThomasA.Puget,International Economic, fourteen edition, Mecgraw- Hill, NewYork Univercity, ٢٠٠٩, p٢٢٤.

٤- د.عطية عبد الحليم صقر ، الاغراق بين الاتفاقية العامة للتعرفة الكمركية والتجارة المشهورة بأسم جات ١٩٩٤ والسياسات التجارية في مصر ، ايمان للطباعة ، مصر ، ١٩٩٨، ص٧ .

٥- د. كامل علاوي ، الاقتصاد الجزئي النظريات والسياسات ، دار الناجح للنشر والتوزيع ، عمان، ٢٠٠٩، ص٢٥١ .

٦-د.ايمن ابو خضير و اخرون ، اقتصاديات التجارةالخارجية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠٠٢ ، ص ١٢٧ .

٧- د.جودة عبد الخالق ، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية الى التبادل اللامتكافىء، دار النهضة العربية ، ط ٤ ، مصر ، ١٩٩٠، ص١٥٧ .

٨- د.هجير عدنان زكي ، الاقتصاد الدولي والتطبيقات ، دار الاثراء للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠١٠ ، ص١٤٠ .

٩- د.محمود حسن حسني ، مد خل الى سياسات التجارة الخارجية ، مكتبة عين شمس ، بيروت ، بلا سنة ، ص ٣١٢.

١٠-للمزيد من التفاصيل انظر:-

- د. محمد محمد الغزالي ، مشكلة الاغراق ، دار الجامعة الجديد ، الاسكندرية، ٢٠٠٧ ، ص ٦٨، ٦٩ .

- د. ايمان عطيه ناصف ، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعه الجديد، الاسكندريه، ٢٠٠٨، ص ١٧٨،١٧٩ .

١١- ((Anti-Dumpingand Developing Countries,Background Briefing)) Department for International Development, September,٢٠٠١,p٤.

١٢- انظر :-

- د. خالد محمد حسين، سياسات الاغراق وتاثيراتها على الاسواق وحقوق المستهلك مع التركيز على الحاله العراقيه ، بحث منشور على الموقع :

www. Alitehad.com/ newsdetails.php?ID,٧٢٧٥,p٢.

- حالوب كاظم معله واخرون ، نحو مواجهة الاغراق في السوق العراقيه :حالة صناعة الاسمنت،مجلة بحوث اقتصاديه عربيه، العددان (٦١) و(٦٢)، ٢٠١٣ ، ص.١٠٤

١٣- د. خالد محمد حسين ، المصدر السابق، ص.٣

١٤- منظمة التجاره العالميه، مكافحة الاغراق، معلومات متاحه على الموقع :

www. Moqatel.com

١٥- د. ابراهيم العيسوي، الجات واخواتها، ط ٣ ، مركز دراسات الوحده العربيه ،بيروت ، ٢٠٠١، ص٣٧ .

١٦- د. جواد كاظم البكري ، اثر ظاهرة الاغراق على الاقتصاد العراقي، بحث منشور على موقع جامعة بابل، كلية الاداره والاقتصاد.

١٧-د. فاضل جمعه العقابي ، الانكشاف الاقتصادي للاقتصاد العراقي من خلال تحليل العلاقه بين الموازنه العامه والميزان التجاري للمده (٢٠٠٤-٢٠٠٩) ، بحث منشور على موقع منتديات العراق الجميل .

١٨- شركة الموانئ العراقيه، التقرير السنوي لعام٢٠٠٦ ، ص١٢.

١٩- للتفاصيل راجع:-

- بيانات متاحه على موقع وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء و تكنلوجيا المعلومات .www.cost.gov.iq/en/

- د.خضير عباس النداوي، خطة تنميه قاصره، مقال منشور في ١٣-٦-٢٠١٤ على موقع جريدة الخليج www.alkhaleej.ae/.

٢٠- د. حالوب كاظم معله ،مصدر سابق ، ص١٢٩ .

٢١-- د. نشأت مجيد حسن الونداوي ،التحديات التي تواجه تحقيق الامن الغذائي العراقي في ظل تاثير العوامل الداخليه والخارجيه ،مجلة تكريت للعلوم الاداريه والاقتصاديه ، مج (٦) ،العدد(٢٠) ، ٢٠١٠ ،ص١٥٠.

٢٢ - انظر:-

- د .نبيل جعفر عبد ا لرضا، الاثار السلبيه للاغراق التجاري على الصناعه العراقيه، بحث منشورعلى موقع مؤسسةالحوار المتمدن ٢٨٩٩٩٠=www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء، تقرير عام ٢٠١٢.

-د. محسن علي حسن ،اداء الاقتصاد العراقي المتوقع
لعام٢٠١٠،.٢٠١٠٢١٢٢٦=www.almutmar.com/index.php?id
٢٣-د. نشات مجيد حسن الونداوي ، مصدر سابق ، ص١٤٨،١٤٧.
٢٤- للتفاصيل انظر :-
- د. جميل محمد جميل ،واقع الزراعه والامن الغذائي في العراق : رؤيه مستقبليه للتنميه الزراعيه المستدامه
www.aljaredah.com
-المنظمه العربيه للتنميه الزراعيه ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعيه، مج (٢٦)و (٢٧) صفحات متعدده وسنوات متعدده.www.waoad.org
- النسب الخاصه بعام٢٠١٠ من عمل الباحث اعتمادا على بيانات ٢٠١٣economic statistics bulletinعلى الموقعwww.arabmonetaryfund.org
www.sotaliraq.com/mobile-nes?rd=١٠٥٥٥٢.
٢٥- انظر:- د. نبيل جعفر عبد الرضا ، الاثار الاقتصاديه لتحرير التجاره الخارجيه في العراق ، بحث منشور على موقع مؤسسة الحوار المتمدن ، ٢٩٣٧٧٨.٢٠١٢=www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid
- د. مهدي صالح حنتوش ، الاثار السلبيه للاغراق التجاري في العراق ، مجلة البصره للعلوم الاقتصاديه، مج (٢٨)، العدد (٧) ، ٢٠١١، ص١٤.
٢٦- انظر :- نوال عبد الحميد، سياسة اغراق السوق في جامعة بغداد، جمعية السراجين، الحوار المتمدن ، ٢٠٠٩.
- اكثم سعيد ، ظاهرة الاغراق السلعي واثرها على الاقتصاد العراقي، مقال منشورعلى موقع وزارة الماليه.wwwmof.gov.iq/pages/ar/depteconomics.aspx
٢٧- انظر :-ظاهرة الاغراق السلعي خطر داهم يتطلب التدخل العاجل ، مقال افتتاحي على موقع غرفة تجارة بغداد
www.baghdadchamber.com/.
-عباس كاظم ، ظاهرة الاغراق السلعي واثرها على الاقتصاد العراقي،وزارة الماليه، الدائره الاقتصاديه،٢٠٠٨، بحث متاح على موقع الوزارهwww.mof.gov.iq/pages/ar/depteconomecs.aspx
- علي الكاتب ،حماية المنتج المحلي ضروره لمواجهة الاغراق السلعي ، www.almadapaper.net